جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية_-

محاضرات مادة الاقتصاد السياسي

قسم التعليم الأساسي

السنة أولى ل م د

السداسي الثاني

تمهيد

يعود أصل مصطلح علم الاقتصاد إلى الكلمة الإغريقية " oikonomia" و التي تتكون من قسمين : "oikos" **المنزل** و" Nomos" **القواعد.**

فعليه علم الاقتصاد عند الاغريق يقصد به مجموعة من القواعد التي تسير الذمة المالية للمنزل غير أنه لم يظهر كعلم مستقل عن أم العلوم " الفلسفة " إلا في بداية القرن 17 على يد الاقتصاد الفرنسي Antoine de montchrestien صاحب الكتاب Traite d'économie Politique.

و كان يهدف من وراء مصطلح السياسي تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثرواتها فإضافة كلمة سياسي Politique تعني إخراج الاقتصاد من النطاق الفردي المنزلي إلى النطاق الجماعي المتعلق بالدولة.

و لقد انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل wiliam petty لكن مع تطور النظام الرأسمالي و الاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة سياسي للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد و ليس بالدولة إلاّ أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسة و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية.

لكن مهما تعددت التسميات فإن المتفق عليه أن موضوع علم الاقتصاد يتعلق بكل نشاط اقتصادي في المجتمع سوءَ كان نشاطا فرديا أو جماعيا .

المحور الأول

مفهوم علم الاقتصاد

يقتضي مصطلح المفهوم التطرق إلى كل من تعريف علم الاقتصاد و خصائصه و علاقته بالعلوم الأخرى لننتقل إلى فروعه.

أولا: تعريف علم الاقتصاد

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد و منها نذكر ما يلي :

1- علم الاقتصاد هو علم الثروة

عرف الاقتصاديين التقليدين علم الاقتصاد أنه علم الثروة فهو يدرس تصرفات الانسان المتعلقة بالثروة أي التي تتعلق بكيفية إنتاج الثروة و كيفية استعمالها سواء في انتاجها أو توزيعها كما يتعلق أيضا بعملية التبادل و الاستهلاك.

2- علم الاقنصاد هو علم اشباع الحاجات الانسانية

لقد اعتبر فريق آ خر من الاقتصاديين أن علم الاقتصاد ما هو إلا اشباع لمختلف متطلبات الانسان من غذاء و عمل و علاج و كل ما يتعلق بالحاجات الانسانية.

3- علم الاقتصاد هو علم المبادلة

يرى بعض الآخر من الاقتصاديين بأنه علم المبادلة أي أن موضوع علم الاقتصاد هو دراسة المبادلة التي ينزل بمقتضاها الفرد عما معه لآخر مقابل الحصول على ما يريد.

4- علم الاقتصاد هو علم الندرة

علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف و الحاجات المتعددة بمعنى أن علم الاقتصاد يدور حول ما هو ملاحظ في الحياة الواقعة عن ندرة نسبية للموارد القابلة لاشباع الحاجات المتعددة للإنسان ، مما يحتم عليه استخدام هذه الموارد المحدودة على أفضل وجه حتى يمكن إشباع

أقصى حد ممكن من هذه الحاجات فعلم الاقتصاد هو علم الاختيارات الفعالة ، فهو يدرس السلوك الانسان كعلاقة بين الأهداف و الوسائل النادرة في الاستعمالات المختلفة.

إلا أنه نعرف علم الاقتصاد على أنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية يبحث في طريقة الاستغلال و توزيع موارد النادرة من أجل اشباع حاجات متعددة الغير المحدودة.

ثانيا : خصائص علم الاقتصاد

يمكن لنا إجمال هذه الخصائص فيما يلي :

1- لعلم الإقتصاد مكانة علمية :

يظهر ذلك في :

_ الظواهر الاقتصادية قابلة للتجزئة ،مثلا كلما انخفض الثمن زاد الطلب .

_ استعمال علم الاقتصاد لمناهج المستعملة في العلوم الأخرى و يتعلق الأمر :

أ _ النهج الاستنباطي : هي طريقة تعتمد على الصحة بصفة مسبقة، ينتقل بمقتضاها الباحث من العام إلى الخاص ، مثلا كل انسان فاني ، صفيان إنسان فهو فاني.

ب_ المنهج الاستقرائي : هي ارتقاء الباحث من حالة جزئية إلى القواعد العامة فثلا عندما يلاحظ الباحث مياه عدّة بحار ملحة ،و عدة أنهار عذبة ،فيصل إلى قاعدة عامة أن مياه كل البحار ملحة و مياه الأنهار عذبة.

2- لعلم الاقتصاد مصطلحات خاصة

نظرالتطور الافكار الاقتصادية و ظهور نظريات جديدة الأمر الذي ساهم في خلق مصطلحات اقتصادية.

3- الطابع الاجتماعي لعلم الاقتصاد

لقد صنف علم الاقتصاد ضمن العلوم الاجتماعية من منطلق انه يدرس ظواهر اجتماعية

يتولها الافراد من الانتاج و التوزيع من اجل اشباع حاجاتهم

ثالثا علاقةعلم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

يمكن استعراض هذه العلاقة في :

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

يدرس علم الاجتماع الوقائع و الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بقصد الوصول الى المبادئ العامة التى تخضع لها هذه الظواهر، تظهر هذه العلاقة في ظهور:

علم الاجتماع الاقتصادي:

دراسة علم الاجتماع الظواهر الاقتصادية من نشأتها و تأثرها بالظواهر الاجتماعية بمعنى تبيان الظروف الاجتماعية التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي .مثلا يصف لنا سلوك الافراد أثناء الانتاج أو الاستهلاك و الاثار المترتبة عن هذه السلوكات.

علم الاقتصاد الاجتماعي: دراسة السياسات الاقتصادية المتخذة بقصد مساعدة الطبقة الضعيفة اقتصاديا،مثلا التأمين الاجتماعي.

2- علاقة علم الاقتصاد بالعلم السياسة

يهتم علم السياسة بدراسة الحكم والسلطة و تنظيم العلاقات بين الافراد والدولة، أما علاقة بعلم الاقتصاد تظهر:

_ القرارات الاقتصادية التي تصدرها السلطة في البلاد من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي من إنتاج وإستهلاك ادخار.....الخ مثلا الزيادة في قيمة الرسوم،إلغاء بعض الضرائب .

3-علاقة علم الاقتصاد بالقانون

القانون هو مجموعة القواعد العامة و المجردة الملزمة والتي تنظم سلوك الافراد في المجتمع مثل البيع و الشراء.....الخ و تظهر هذه العلاقة في وجود فرع في القانون اسمه القانون الاقتصادي الذي يبحث عن أفضل تنظيم قانوني للوصول تحقيق الأهداف الاقتصادية .

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

مادة التاريخ تهتم بدراسة الأحداث و الواقع و تفسيرها ،لذا القانةن الاقتصادي يحتاج إلى معرفة اطار الزمني للأزمات الاقتصادية ، لذا ظهرت مادة اسمها مادة التاريخ الاقتصادي .

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

يهتم علم الجغرافيا بدراسة عامة كوسط طبيعي يعيش فيه الانسان ، و تظهر هذه العلاقة أن علم الجغرافيا يزودنا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، إذ يقدم معلومات عم مصادر المواد الأولية، التجمعات السكانية .

رابعا: فروع علم الإقتصاد

لكثرة الفروع نقتصر على هذه الفروع:

***1-* الاقتصاد الجزئي**

يهتم بتصرف الأفراد أثناء النشاط الاقتصادي و يكون فيه التركيز و التحليل في سلوك وحدة اقتصادية كالمستهلك ، الفرد ،المؤسسة الاقتصادية.

***2-* الاقتصاد الوصفي**

يقوم بدراسة وصفية للجوانب الخاصة بالظواهر الاقتصادية.

***3-* الاقتصاد الرياضي**

يقوم على استعمال الأساليب الرياضية في التحليل الاقتصادي .

***4-* الاقتصاد التطبيقي**

يتعلق بموضوع بالزراعة ، الصناعة ،السياحة .

***5-* الاقتصاد الدولي**

دراسة النشاط الاقتصادي الذي يتعدى الحدود السياسية للدولة،أي العلاقات الاقتصادية الدولية (عقود البيع الدولية مثلا).

6- الاقتصاد النقدي

يهتم بالنقود و تأثيرها على الإقتصاد الوطني .

7- الإقتصاد المالي

يدرس النشاط الاقتصادي لدولة في سعيها لتحقيق أهداف المجتمع مثل : تحديد الرسوم و الضرائب ، التعريفات .

المحور الثاني

موضوع علم الإقتصاد

تعترض الإنسان في حياته اليومية عراقيل منها قلّة الموارد و الوسائل ، و للحصول عليها يجب القيام بالنشاط الاقتصادي ، عليه تتمحور موضوعات علم الاقتصاد في كل من المشكلة الاقتصادية و النشاط الاقتصادي.

أولا: المشكلة الاقتصادية

بصرف النظر عما يكون قد بلغه التطور الاجتماعي ، بإنه يحتم على الانسان مواجهة ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية.

1- تعريف بالمشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم القدرة على اشباع كافة الحاجات و الرغبات البشرية بسبب قلة الموارد و وسائل الإنتاج . فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في ذلك التناقض الموجود بين ندرة المواد والوسائل من جهة و عدم محدودية حاجات الانسان من جهة ثانية.

2- أسباب المشكلة الاقتصادية

تتمحور المشكلة الاقتصادية في تعدد الحاجات الانسانية و تزايدها و في ندرة موارد الإنتاج .

أ- تزايد الحاجة

إن موضوع الحاجة يدفعنا إلى البحث في كل من :

- **تعريف الحاجة**

الحاجة اقتصاديا هي كل شيء يرغب الانسان في الحصول عليه و لا فرق إن كان الشيء ضارا أو نافعا أو ممنوعا من الجهة الصحية و الأخلاقية،فحاجات الانسان غير محدودة لا يمكن حصرها ، و تختلف بين الأفراد باختلاف مستوى معيشتهم و ثقافتهم.

- **عوامل نشأة الحاجة**

تظهر هذه العوامل في :

العوامل البيولوجية : مثل حاجة الانسان إلى الغذاء .

الإعلان و الإشهار : يلعب دورا هاما في خلق الرغبة إلى حاجات لدى الانسان .

التقليد : قيام سكان بلد معين بالتقليد نمط استهلاك قائم في دولة أخرى .

خصائص الحاجة

تعدد الحاجة و عدم محدوديتها ،نسبية الحاجة من حيث الزمان و المكان حيث حاجات الانسان في العصر القديم ليست نفسها في الوقت الحالي ، وحاجات الانسان المقيم في الريف ليست المقيم في المدينة ، إمكانية إشباعها أي شدة الحاجة تتضأل كلما في اشباعها امكانية استبدالها مثلا استبدال الحاجة الى المطالعة بالمسرح مكملة فيما بينها الحاجة الى استهلاك القهوة يصاحبها الحاجة الى استهلاك السكر قابلية الحاجة الى التجزئة أن قدرا محدودا من الأموال يكفى لاشباعها مثال ذلك اذا شرب الانسان كوبا من الماء و هو ضمان فانه يروى حاجته من الظمأ فاذا شرب كوبا اخر قلت حاجته من العطش فاذا شرب كوبا اخر قلت منفعته و قلت الحاجة الى الشرب و اذا استمر الفرد في شرب الماء سيسبب له ذلك ألما و ليس منفعة و يمكن تفسير ذلك اي قابلية الحاجة الى الاشباع الى طبيعة الانسان فالانسان محدود القدرة حتى في دائرة الاشباع.

انواع الحاجات

تنقسم الحاجات الانسانية الى حاجات مادية و حاجات معنوية و الى حاجات ضرورية و حاجات كمالية ثم حاجات فردية و حاجات جماعية و سنعطى نبذة عن كل نوع من هذه الأنواع كالتالي

الحاجات المادية و الحاجات المعنوية

تعد من الحاجات المادية حاجة الانسان الى الغداء و الملبس و المسكن و المواصلات و من الحاجات المعنوية حاجة الانسان الى التعليم و الصحة و الصداقة مثلا ، الخلاصة أن الحاجات التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية هي حاجات مادية ،و الحجات التي لا يلزم لاشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليهاحاجات معنوية.

- **الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية**

لا تقف الحاجات الانسانية جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة اشباعها ، بل تتفاوت أهميتها من شخص الى اخر، ومن زمان الى زمان و من مكان الى مكان فحاجة الانسان الى الطعام تتقدم حاجته الى الثقافة، و هذه الأخيرة تتقدم على الحاجة إلى التسلية هكذا، و كذلك فإن الحاجات تختلف من حيث أهميتها ، عند الشخص الفقير عنها عند الشخص الغني و من هنا تقسم الحاجات الى حاجات ضرورية و أخرى كمالية و الحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الانسان او صحته على اشباعها أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم اشباعها في إثراء حياته و تمتعه بها.

- **الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية**

من الحاجات ما يمكن إشباعه بشكل فردي كالمأكل و الملبس و منها ما يشبع بشكل جماعي كالحاجة الى الامن و الحاجة الى العدل و التعليم و ان كان هذا التقسيم نسبي لان بعض الحاجات كالتعليم مثلا قد يشبع في ظروف معينة إشباعا فرديا عندما يكتفي في الدراسة في منزله و قد يشبع اشباعا جماعيا عندما يتردد على المدارس التي تُقيمها الدولة .و العبرة في فردية اشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الاشباع ، و لكن بتنظيم الدولة لهذا الاشباع أو عدم تنظيمها له.

ب- ندرة الثروات الاقتصادية

يقصد بالثروات الاقتصادية الوسائل التي يسعى الانسان للحصول عليها في سبيل تلبية حاجاته .

_- شروط الثروات الاقتصادية

لكي يعتبر الشيء أو المال اقتصاديا يجب أن تتوفر فيه **الخصائص التالية :**

= استجابة الخيرات لحاجة الانسان فإذا كانت هناك مادة لا يرغب فيها فلا تعتبر ثروة اقتصادية.

= امكانية استغلال الثروة من طرف الانسان مثلا استخراج مادة البترول.

= ندرة الخيرات الاقتصادية ، الاموال الاقتصادية متاحة لدى الجماعة بكميات محدودة فالهواء سلعة حرة و ليست سلعة اقتصادية.

_- عوامل ندرة الثروات الاقتصادية

- عوامل طبيعية : كلما قلة مادة في طبيعة زادت قيمتها كالمعادن الثمينة.
- عوامل تنظيمية : كوضع القانون يمنع انتاج أو استراد سلعة معينة مما يؤدي إلى ندرة المادة .
- عوامل دينية : مثلا الدين في الهند الذي يمنع أكل الأبقار .
- عوامل علمية و تكنولوجية : الضعف العلمي و التكنولوجي في دولة معينة يؤدي إلى ندرة الثروات.

_- أنواع الثروات الاقتصادية

تقسم الموارد الاقتصادية من عدة زوايا :

أ_ وفقا لأصلها : الطبيعة هي تلك الثروات التي لم تدخل في دورة الانتاج مثل البيترول ، عكس الصناعة التي تخضع لدورة الانتاج باستعمال العنصر البشري و المواد الطبيعية.

ب_ وفق الغاية من استعمالها : بحيث نجد عدة موارد فهي **نهائية** في حالة الثروات المعدة للاستهلاك النهائي مثل المواد الغذائية ، الملابس ، **استثمارية** هي مواد تستجيب لرغبات الأفراد بصورة غير مباشرة كالمشاريع المختلفة، **الوسيطية** تستهلك قصد الحصول على مواد نهائية مثل المواد الاولية ، **الضرورية** هي تلك التي تشبعع حاجات الانسان البيولوجيا ، **الكمالية** الحاجة إليها أقل إلحاحا من لسلع الأخرى.

ثانيا :النشاط الإقتصادي

إن موضوع النشاط الاقتصادي يدفعنا إلى البحث في كل من :

1_ تعريف النشاط الاقتصادي

يقصد به مجموع المهام و التصرفات التي يقوم بها الانسان قصد استخراج الثروات الطبيعية و تحويلها حتى تصبح صالحة لاستهلاكها ، فالانسان قصد اشباع حاجاته يقوم بانتاج السلع ثم يقوم بعملية التبادل مع الآخرين لاستهلاكها.

2_ مضمون النشاط الاقتصادي

إن النشاط الاقتصادي يتميز بعلاقة مزدوجة ، علاقة الانسان بالطبيعة إذ يتعامل معها باعتباره جزءا منها يستخدم قوة جهده الجسدية و الفكرية بشكل يضمن تحويل الموارد الطبيعية إلى منتوجات تلبي حاجاته . أما علاقة الإنسان بالإنسان تتمحور في أن هذا الأخير لا يصارع الطبيعة لوحده بل يتم ذلك فيي اطار اجتماعي و ذلك بتعاون مع الآخرين عن طريق تقسيم العمل و يصبح جُهد كل فرد جزء من العمل المشترك ، فهذه العلاقات الاجتماعية ذات مضمون اقتصادي يطلق عليها " العلاقات الإقتصادية" .

3_ عناصر النشاط الإقتصادي

إن النشاط الاقتصادي يشمل كل من عملية الإنتاج و التبادل و عملية الإستهلاك.

أ- **عملية الإنتاج:** بحيث عملية الانتاج تدفعنا إلى البحث في كل من :

& تعريف الإنتاج :

نقصد به التنسيق بين العمليات المختلفة للحصول على موارد صالحة للاستهلاك ،أو هي عملية مزج عوامل الإنتاج ضمن مشروع أو مؤسسة إنتاجية من أجل الحصول على مواد و خدمات تستجيب لرغبات الانسان.

& عناصر الإنتاج :

يمكن أن نقسم عناصر الانتاج إلى :

>> **عناصر بشرية :** و يتعلق الأمر بكل من العمل و التنظيم

_ العمل نقصد به الجهد الذي يبذله الإنسان من أجل الحصول على منفعة.

_ أنواع العمل يقسم إلى عمل بدني أو عضلي و عمل فكري.

_ تقسيم العمل مع تطور البشرية ازدادت حاجات الانسان كماً و نوعا لذا كان من الضروري تقسيم العمل بين الأفراد في المجتمع من خلال التقسيم الفزيولوجي أين قسم العمل بين الرجل و المرأة. تقسيم علمي على أساسه قسم العمل بين الأفراد كل حسب قدراته، و تقسيم دولي فكل دولة متخصصة بانتاج سلعة أو أكثر لتوفر عناصر الانتاج بكثرة لديها.

و نشير إلى أنه لتقسيم العمل مزايا و عيوب ، المزايا تتمثل في اكتساب العامل للمهارات و قدرات أكثر نظرا لتركيز جهده على جانب معين من العمل كما أن توزيع العمل على الأفراد قدراتهم يجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.

أما عن العيوب فهي إظهار الملل في العامل كما يجعله غير قادر حتى على عمل آخر له صلة بعمله.

_ التنظيم :

نقصد به تجميع عناصر الانتاج و خلق مشروعات جديدة أما دور التنظيم فيكمن في مهام المنظم من خلال الكشف عن وجود حاجات دون اشباع ، تقدير حجم الطلب عليها ، البحث عن عناصر الانتاج و تقدير مدى صلاحيتها و كفايتها لانتاج المواد المطلوبة لاشباع الحجم المطلوب عليها. تحديد الكميات الممكن انتاجها و تحديد العائد و التكلفة، اتخاذ قرار الانتاج نوعيا و كميا، تسويق و تصريف المنتوجات.

_ مراحل التنظيم:

من خلال مهام التنظيم نجده يمر بثلاث مراحل رئيسية ، مرحلة الدراسة و التأكد من صحة المشروع ، مرحلة اتخاذ قرار الانتاج الفعلي أخيرا مرحلة التسويق.

_ المُنظم : هو الرأسمالي الذي يملك وسائل الانتاج و الذي يخاطر برأسماله و يستغله بنفسه ساعيا إلى تحقيق ربح في مقابل يكون مُستعدا لتحمل الخسارة .

_ خصائص المنظم : سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لابد أن يتوفر فيها الصفات التالية:

- القدرة على تجميع و تنسيق عناصر الإنتاج المختلفة .
- القدرة على اتخاذ زمام المبادرة و اتخاذ القرارات النهائية.
- الرغبة في التفوق و حُب التناقس و السعي وراء تحقيق الربح.
- الاستعداد لتحمل المخاطر التي تلحق رأسماله.

>> **عناصر غير البشرية** : و تشمل كل من الثروات الطبيعية و الرأسمال

-الثروات الطبيعية

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية و نباتية و حيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية و كل الثروات المناخية و كل الثروات الوجودة خارج نطاق الكرة الأرضية و التي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلاله.

-الرأسمال

يقصد به مجموع الأموال التي تستخدم في عملية الإنتاج ، مثل النقود أو تلك التي تقدر بالنقود مثل أدوات العمل ، الآلات...الخ.

>>>> **أنواع الرأسمال** يقسم إلى :

الرأسمال العيني: (الفني) هو مجموع الأموال المستعملة لإنتاج سلعة معينة و نجد الرأسمال الثابت الذي يتدخل فيأكثر من عملية إنتاجية دون أن يفقد قيمته و منفعته الاقتصادية مثل الآلات و وسائل النقل.كما نجد الرأسمال المتداول و يشمل المواد الأولية و يلاحظ أنها تدخل في عملية الإنتاجية مرة واحدة فقط.

الرأسمال القانوني : هي تلك الحقوق التي يملكها الأفراد على الأشياء مثل حقوق الملكية.

>>> **طرق تكوين الرأسمال** و يكون بطريقتين إما بالإدخار أو بالإستثمار

أ_ **الإدخار** : هو الإمتناع عن استهلاك جزء من الدخل الذي يتحصل عليه الفرد و ذلك إما بإكتنازه أو ايداعيه في البنوك أو بشراء الأسهم و السندات.

_ **أنواع الإدخار** : نميز بين نوعين الإدخار الحر هو الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل اختياريا أي هو الفرق الموجود بين الدخل الصافي و الاستهلاك. أما الادخار الاجباري هو الذي يكون دون إدارة الأطراف و ذلك بموجب ما تفرضه الدولة من قوانين ،مثل الضرائب .

و هنالك عدة عوامل تؤثر في الادخار نذكر :

العوامل الشخصية: من بينها الغبة في تكوين احتياط لمواجهة الحوادث الفير المتوقعة ،تحسين المعيشة في المستقبل ، تكويت رأسمال لاستخدامه في التجارة.

العوامل الموضوعية و تشمل :

_مستوى الدخل إن مقدار الادخار لدى الأفراد يزداد بازدياد مقدار دخلهم و العكس صحيح.

_ طريقة توزيع الدخل الوطني ، الطبقة الغنية هي التي تستطيع أن تدخر أكثر من الطبقة الفقيرة كون معظم دخلها تُنفقه في الاستهلاك.

_تنبؤ الأفراد بأسعار السوق إذ تبين للأفراد أن أسعار السوق سوف ترتفع فإنهم يزيدون في الاستهلاك .

_ معدل الفائدة ، تعتبر الفائدة مُحفزا للأفراد لإيداع أموالهم في البنوك.

ب_ الاستثمار : هي عملية اقتصادية تقتضي استعمال المال بهدف تحقيق الربح ، بتعبير آخر هي الوسائل المادية و القيم غير مادية ذات المبالغ الضخمة التي تشتريها المؤسسة من أجل بيعها أو استخدامها في نشاطها.

_ أنواع الاستثمار : هناك عدة معايير لتقسيم الاستثمار ،

من حيث القائم بالإستثمار نجد:

الإستثمار العام : مذلك يكون المستثمر شخصا من أشخاص القانون العام مثل الدولة ، البلدية ...

الإستثمار الخاص :عندما يكون المستثمر شخص من أشخاص القانون الخاص مثل الشركات التجارية .

الإستثمار الوطني : عندما يكون المستثمر شخص من الوطن أو مؤسسة وطنية.

الإستثمار الأجنبي : عندما يكون المستثمر شخص أو مؤسسة أجنبية.

من حيث الغاية من الاستثمار نجد :

الإستثمار المحفز : يقوم به المستثمر بدافع تحقيق الربح.

الإستثمار الاجباري : تقوم به الحكومات دون توقع تحقيق الربح مثل الصناعات الحربية.

من حيث مدة الإستثمار : هناك عدة أنواع:

الإستثمار قصير المدى: تتراوح مدته من 24 ساعة إلى شهرين.

الاستثمار متوسط المدى : تتراوح مدته من شهرين إلى خمس سنوات .

الاستثمار طويل المدى : مدته أكثر من خمس سنوات .

أما أهداف الاستثمار فهي كالتالي :

_ تحقيق الربح مهما كان نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوضفه أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح .

_ توفير السيولة لمواجهة الحاجات : يكون بسعي المستثمر إلى تحقيق الدخل في المستقبل .

المحافظة على قيمة الموجودات: إن المستثمر يسعى إلى توسيع مجال استثماره حتى لا تنخفض ثروته مع مرور الزمن بحكم عوامل تقلّب الأسعار.

_ **تمويل الاستثمار** : إن تحقيق الربح متوقف على تحقيق المؤسسة للإنتاج لذا المؤسسة تكون بالحاجة لموارد مالية تتحصل عليها إما :

التمويل الذاتي : يقصد به قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من خلال نشاطها (أموالها) دون اللجوء إلى الخارج.

التمويل الخارجي : يكون باللجوء الى البنوك من أجل طلب القروض.

مخاطر الاستثمار : قد تلحق بالمستثمر عدة مخاطر نذكر منها :

المخاطر التجارية هي الناتجة عن سوء التقدير و سوء الدراسة للمشروع مثل تسويق المنتوج.

المخاطر الغير التجارية هي الناتجة عن عوامل طبيعية و يمكن التأمين عليها.

المخاطر القانونية مثل صدور قانون يمنع استراد سلعة معينة.

ضمانات الاستثمار يمكن أن نقسمها إلى

الضمانات المالية و تظهر في ضمان الملكية و ضمان تحويل رؤوس الأموال .

ضمان الملكية نعني بها عدم حرمان المستثمر من ملكيته الخاصة عن طريق إجراء التأميم أو نزع الملكية أو الإستلاء.

ملاحظات :

-**التأميم** يكون بموجب قانون طبقا لنص المادة 678 من القانون المدني ،حيث يتم نقل الملكية من الخواص إلى الدولة.

-**نزع الملكية** يكون بقرار إداري حيث يتم نقل الملكية من الخواص إلى الدولة .

-الاستلاء يتم بموجب قرار إداري و ينصب على الاستعمال لفترة دون نقل الملكية .كل من قرار الاستلاء و نزع الملكية يكون محلا لدعوى الالغاء أمام القضاء على عكس القانون لا يمكن الطعن فيه بالالغاء.

-ضمان تحويل رؤوس الأموال:أي السماح للمستثمر بنقل عائدات استثماره إلى بلده (انتقال الأموال عبر الحدود)

- الضمانات القانونية تتمثل في : تكريس مبدأ تجميد القانون معنى أنه إذا تم إلغاء أو تعديل قانون متعلق بالاستثمار فإنها لا تمس الاستثمارات فهذه الأخيرة تبقى تابعة لقانون يوم الانجاز إلا إذا طلب بذلك المستثمر صراحة .

تكريس المعاملة بالمثل يجب أن يعامل المستثمر الأجنبي بنفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني من حيث الحقوق و الالتزامات.

ضمان مخاطر الحروب و الإرهاب و ذلك في الحالة التي تلحق بالمستثمر خسائر بسبب الحرب او الارهاب

له التعويض من قبل الدولة

الضمانات القضائية : تتمثل في حق المستثمر في اللجوء الى القضاء الوطني او التحكيم في حالة وقوع

اي نزاع متعلق باستثماراته.

اسلوب الانتاج

هو الطريق او السبيل الذي يتم بموجبه إنتاج الخيرات المادية ،و هو يتكون من القوى المنتجة و العلاقات الانتاجية و الرابط بينهما هو القانون الاقتصادية (ضرورة التوفيق المنتجة و العلاقات الانتاجية).

العلاقات الانتاجية : هي تلك العلاقات التي تنشأ بين المنتجين انفسهم اثناء اداء مهامهم و بين المنتجين ومالكي وسائل الانتاج .

القوى المنتجة : تشمل كل من قوة العمل ووسائل العمل.

قوة العمل : قوة العمل الفكرية + الجسدية.

وسائل الإنتاج : أدوات العمل : و هي تلك الأشياء التي يعتمد عليها المنتج في نشاطه لتأثير على مواد العمل مثلا الآلات+مواد العمل : موضوع عمل من اجل الوصول إلى الإنتاج ،مثل المواد الأولية.

ب_ عملية التبادل

هنا نتعرض الى :

تعريف عملية التبادل

يقصد بالتبادل تداول المنتوجات بالمقابل ، فالفرد قصد إشباع حاجاته المختلفة يعتمد على ما يوفره

لنفسه و على ما يقدم له الغير في المجتمع من سلع وخدمات.

كيفية ظهور التبادل في المجتمع:

هنا يجب ان نميز بين نوعين للانتاج:

الانتاج الطبيعي :

الهدف منه هو الاشباع المباشر لحاجات الانسان، اذ ينتج الفرد من اجل اشباع حاجاته او حاجات عائلته.

الانتاج بقصد المبادلة

تعريفه : ان تطور اسلوب الانتاج ادى الى الى وجود فائض اقتصادي، الامر الذي أدى الى توجه الفائض الى المبادلة في السوق.

أنواع المبادلة : ان الانتاج بقصد المبادلة على صورتين :

-_انتاج المبادلة البسيطة :

نكون امامه في الحالة التي يملك المنتج وسائل محدودة ، اذ يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في المقابل يستعمل المدخول المتحصل عليه لشراء السلع التي يستهلكها.

سلعة_____نقود_____سلعة.

_انتاج المبادلة الرأسمالية :

تتم من خلال دورة رأسمال المنتج وذلك عبر 3 مراحل:

1_يقوم صاحب المال باستخدام رأسماله في شراء وسائل الانتاج و قوة العمل.

2_استعمال وسائل الانتاج و قوة العمل في انتاج السلعة.

3_بيع السلع على الحصول على المقابل اكثر من الرأسمال الذي تخلى عنه في المرحلة الاولى.

نقود_____سلعة_____نقود اكثر.

لكن الانتاج قصد المبادلة يفترض :

_أن يكون تقسيم للعمل.

_الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال.

_الانتاج يكون قصد المبادلة.

_أن تمثل السلعة قيمة استعمال اجتماعي اي نافعة للأخرين.

وسائل التبادل

أول وسيلة التبادل عرفتها البشرية كانت المقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة ،غير أنه امام عيوب المقايضة حلت محلها النقود كوسيلة للتبادل. أما فيما يتعلق بعيوب المقايضة نذكر :

_صعوبة التناسب بين قيمة السلع محل التبادل.

_صعوبة التوافق رغبات المتبادلين.

_المقايضة لا تساهم في عملية الادخار لتعرض السلعة للفساد.

_صعوبة التنقل من مكان الى أخر .

ج_عملية الاستهلاك

1_تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية أقتصادية، إذ بواسطتها يستطيع الشخص اشباع حاجاته(السلع و الخدمات) .

2_ **أنواع الاستهلاك** ينقسم إلى عدة أنواع منها نذكر:

أ_الاستهلاك الخاص : هو الاستهلاك الذي يقوم به الافراد و العائلات.

ب_ الاستهلاك العام (الحكومي): هو الاستهلاك الذي تقوم به السلطة العامة إذ يشمل مختلف السلع و الخدمات التي يتوقف عليها سير المرفق العام.

ج_ الاستهلاك النهائي: هو الاستهلاك الذي يتم بفعل الافراد إذ يوجه مباشرة لإشباع الحاجات .

د_ الاستهلاك الوسيطي : هو الاستهلاك الذي تقوم به المؤسسات إذ تشتري سلع و خدمات لتدمجها في العملية الانتاجية بغرض الحصول على سلع و خدمات نهائية.

3_ محددات الاستهلاك: إن المستهلاك يتقيد أثناء استهلاكه بكل من

سعر السلع و الخدمات ، كلما زاد سعر السلعة و الخدمة قلّ الطلب عليها و العكس صحيح(مرونة سعر الطلب).

الدخل ، إن ارتفاع قيمة الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب (الاستهلاك)

السن، مثل الشخص المسن يستهلك من الخدمات الصحية أكثر من الشاب المراهق.

تطور الفكر الاقتصادي

يقصد بالفكر الاقتصادي مجموعة الآراء و النظريات التي جاء بها الاقتصاديون انطلاقًا من الواقع الاقتصادي بعرض استنباط القوانين التي تساعد على تفسير و فهم الظواهر الاقتصادية، و قد مر الفكر الاقتصادي بعدة مراحل و يظهر ذلك في:

المبحث الأول: الفكر الاقتصاد في العهد القديم

هنا نشير إلى عدم وجود دراسات صريحة متعلقة بالاقتصاد في العصور القديمة، بل مجرد انطباعات اديولوجية فلسفية بعيدة عن التحليل العلمي السليم، إذ تتعلق بالوقائع التي كان يعيشها المجتمع في ذلك الزمن، و مع ذلك سنتطرق إلى بعض الفقهاء الذين مست أفكارهم من بعيد المجال الاقتصادي.

المطلب الأول: عند أفلاطون (427-357 ق م)

يمكن معرفة الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من خلال كتابه الجمهورية الذي يبحث في موضوع المدينة المثلى، و من جل أفكاره المتعلقة بالمجال الاقتصادي نجد:

أولاً: تقسيم العمل

يقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات لكل منها دور معين تمارسه و هي:

الطبقة الأولى : وهى طبقة المنتجين و تضم كل من يعملون في النشاط الاقتصادي، ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة من طعام وشراب وكساء.

الطبقة الثانية : و هي طبقة الجنود ومهمتها الدفاع عن المدينة و حمايتها ضد ما يقع عليها من اعتداءات.

الطبقة الثالثة : وهى طبقة الحكام و مهمتها هي الحكم، و ذلك بوضع القوانين و العمل على احترامها.

ثانيا: الدولة

يرى أفلاطون أن أصل الدّولة يرجع إلى عامل اقتصادي فيقول: " أن الدّولة تنشأ لأن الفرد لا يمكن أن يكفى نفسه بنفسه، بل تكون له حاجات عديدة لا يستطيع أن يشبعها وحده فيجتمع مع عدد من الأفراد كاف لأن يشبع كل منهم حاجات الآخرين، فيعيشون كشركاء أو مساعدين لبعضهم البعض حتى تتكون المجموعة التى ينشئونها بهذه الطريقة ما يعرف باسم المدينة التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تدخلها ضروري لتنظيم النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: عند أرسطو (384-322 ق م)

يعتبر أرسطو من المفكرين القلائل الذين حاولوا تحليل الظاهرة الاقتصادية متأثرا في ذلك بالطبقية التي كان سائدة في ذلك الحين، و يرتكز تحليله على الحاجة الاقتصادية و إشباعها و ذلك عن طرق الحصول على الأموال(المنتوجات) التي يتحصل عليها عن طريق كل من الزراعة، تربية المواشي و الصيد البحري و الصناعة التي كانت تتم في شكل حرف و أشغال منجمية و حتى عن طريق قطاع الطرق[1]، أما التجارة فلا يعتبرها من قبيل طرق اكتساب الأموال.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

خلال العصور الوسطى ظهرت تغيرات عديدة على المجتمع خصوصا بعد توسعه و كذا بعد انتشار الأديان السماوية التي لعبت دورا في بلورة الفكر الاقتصادي و نخص بالذكر كل من الدين المسيحي الذي كان له أشد تأثير في أوروبا، و الدين الإسلامي الذي تعدت أفكاره حدود الرقعة الجغرافية الإسلامية لتصل حتى إلى أوروبا.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي المسيحي

لقد كانت الكنيسة مصدر كل النظريات التي تنظم العلاقات المادية بين الأفراد، لذا اتسم الفكر الاقتصادي بالطابع الديني ومن بين الأفكار الاقتصادية نذكر منها:

- **مبدأ العدالة المتكافئة:** الذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصادي.
- **الثمن العادل:** الذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين.
- **الأجر العدل:** يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه و لأسرته.
- **تحريم الربا و الفوائد:** لأن الفوائد التي تأخذها الطبقة المالكة هي إجحاف في حق الضعفاء.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي

عند ظهور الدين الإسلامي الحنيف لم يهتم رجال المعرفة بالفكر الاقتصادي بسبب وجود قاعدة "لا اجتهاد مع مورد النص" إذ اعتبر القران و السنة مصادر الفكر الاقتصادي و من المبادئ المكرس نجد:

-حرم الربا – أباح الملكية الخاصة -أوجب العمل على كل قادر عليه وأجد له – فرض الزكاة.

لكن في القرن 14 ظهرت أفكار اقتصادية على يد مفكرين مسلمين سنذكر منهم كل من الفارابي و ابن سنا و ابن خلدون.

أولاً- الفارابى

لقد قدم تفسيراً اقتصادياً لقيام الجماعة و استمرارها، فكل فرد لا يستطيع إشباع حاجاته بنفسه، و لذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد و التعاون معهم، و تقوم بذلك الجماعة.

ثانيًا- ابن سينا

ندى بتحريم البطالة كذلك حرم القمار.

ثالثًا- ابن خلدون

يعتبر ابن خلدون أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً و حاول معالجتها بعد ذلك و من أمثلة ذلك نذكر:

- قسم السلع إلى ضرورية وكمالية

-درس تأثير العرض و الطلب، و أثرهما فى تحديد أثمان السلع.

- بين مزايا تقسيم العمل.

-زيادة الإنتاج تؤدى إلى زيادة دخل المنتجين فيزيد الطلب على السلع مما يؤدى إلى نشوء صناعات جديدة و زيادة إنتاجها.

-قسم الحياة الاقتصادية إلى (الفلاحة -الصناعة- التجارة).

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي بعد القرن الـ15

إن تدهور الإنتاج الزراعي و انهيار البناء الإقطاعي و الحرفي و توالى الاكتشافات الجغرافية و التوسعات الاستعمارية و تدفق المعادن النفسية على الغرب و ما تبعها من نهضة اقتصادية، كلها تطورات صاحبها نهضة فكرية جديدة تعرف الآن بالمدرسة التجارية، و المتمثلة في:

المطلب الأول: المذهب التجاري

يعتبر الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية إذ ظهر مع بداية القرن الخامس متأثرا بالظروف السالفة الذكر، حيث كان أصحابه يهدفون إلى الحصول على امتيازات من حكوماتهم.

الفرع الأول: مبادئ المذهب التجاري

نجد من مبادئهم:

1- تمجيد المعدن النفيس(الذهب و الفضة) : حيث اعتبرته الأقطاب التجارية بمثابة مصدر الثروة، لذا على الدولة العمل على زيادة ما في حوزتها من هذا المعدن.

2- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الرقابة الحكومية لتحقيق كبح الواردات وتشجيع.

3- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي و جعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، يليها الصناعة.

4- النداء بزيادة السكان، لأنهم مصدر قوة الدولة و مورد للمحاربين و لليد العاملة التى كلما كثرت انخفض الأجر و تمت الصناعة.

الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية

لقد قام المذهب التجاري في أوروبا عامة غير أن أشهر الدول التي تبنته هي اسبانيا، فرنسا و انجلترا وفي كل دولة من هذه الدول قامت مدرسة للتجاريين تختلف من حيث توجهها بعض الشئ:

1-المدرسة الاسبانية

التي يتزعمها "**وليفرز**"(**Olivarez**) و "**لويس ورتيز**" (**Louis Ortiz**) و التي تسمى "**بالمركانتيلية المعدنية**" (Le mercantilisme métalliste) تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر ممكن من الذهب و منع خروجه فسياستهم مبنية على اختزان الذهب.

2-المدرسة الفرنسية

يتزعمها "**جون بودن**" (Jean Bodin) فإنها ترى ضرورة تدخل الدولة في مجال التصنيع من أجل تقوية صناعتها، و بناء اقتصاد الدولة على أساس الصادرات الصناعية مقابل جلب الذهب و لذلك فهي تسمى "**بالمركانتيلية الصناعية**" (Le mercantilisme industriel).

3-المدرسة الإنجليزية

بزعامة "توماس ما" (**Thomas Mun**) و "تمبل" (**william Temple**) **ترى ضرورة زيادة الصادرات** على أن تسخر عائدات الصادرات في شراء المواد الأولية.

الفرع الثالث: نقد المذهب التجاري

يُآخذ على المذهب التجاري أنه:

1- شمولية: تقتصر نظرته على الدولة كفاعل اقتصادي و لا يعني بتصرفات الأفراد و مشكلاتهم الاقتصادية.

2- الحركية: هدف الأساسي هو زيادة ثروة الدولة عن طريق التصنيع و التجارة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب و سرقة ثرواتهم، و هذه الأفكار هي التي أسست الاستعمار و جعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية تعاني لقرون عديدة من ويلات الاستعمار و لازالت أثاره إلى حد الآن.

3- تدخلي: ينادي بالتدخل الدولة في الحقل الاقتصادي.

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

الفرع الأول: التعريف بالمذهب

هي مدرسة قامت في فرنسا في القرن الثامن عشر على يد "**فرونسو كسنني**" (François Quesnay) الذي طرح أفكاره الاقتصادية الفيزيقوراطية في مؤلفه "**جدول الاقتصادي**"، و بشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية ثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، و عليه فإنه يجب عدم التدخل في الحقل الاقتصادي لتنظيمه بل يجب ترك علاقته تسير وفقا لهذه القواعد و المبادئ.

الفرع الثاني: المبادئ التي يقوم عليها المذهب الفيزيوقراطي

يمكن أن نستخلص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيقوراطي و منها:

1-الحرية الفردية: و التي ترد تحت قاعدة "دعه يعمل دعه يمر".

2-دور الدولة: يقتصر دور الدولة في حماية النظام الطبيعي عن طريق توفير الأمن و إقامة العدالة بين الناس.

3- مصدر للثروة: يعتبرون أن الزراعة هي المصدر الوحيد لثروة، أما دور الصناعة هو تحويل السلع من حالة إلى أخرى و دور التجارة هو تحويلها من مكان أو من شخص إلى أخر.

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي

الفرع الأول: التعريف بالمذهب الكلاسيكي

ظهر هذا المذهب على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال "**أدم سميث**"، "**توماس روبرت ملتوس**" و "**جون بتيست ساي**"، و كان بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي فقام هؤلاء العلماء بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي و قع فيها المذهب السابق.

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

يقوم هذا المذهب على مجموعة من المبادئ منها:

1-القوانين الأساسية: إن التصرفات التي يقوم بها الأفراد و المجتمعات تؤثر فيها قوانين طبيعية و هو ما يجعل الإنسان متعلق بمصلحته الشخصية نتيجة دافع الغريزة، و يسمي أدم سميث هذا النظام الذي يخضع له تصرف الناس **باليد الخفية**.

2-قيمة المواد تتحدد على أساس العمل: فعمل الإنسان هو المحدد الأساسي لقيمة المنتوجات عن طريق حساب الوقت و الجهد اللازمين لإنتاجها، كما أن الطاقة البشرية هي الثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم.

3-التخصص الاقتصادي: يرى "**ريكاردو**" أن الدولة يجب أن تتخصص في فرع من فروع الإنتاج مما يجعلها تتفوق فيه و تحتكره.

الفرع الثالث: تقييم المذهب الكلاسيكي

لقد نجح هذا المذهب في فرض مبادئه على أغلبية الدول و حققت هي بدورها تطورات، و مع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات و بعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها:

1-**تكوين احتكارات:** نتج عنها استغلال المستهلكين و إرهاقهم لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

2-**استغلال العمال:** و كان ذلك نتيجة تقسم المجتمع إلى طبقتين(طبقة أصحاب رؤوس الأموال و طبقة العمال).

3-**الأزمات الاقتصادية:** منها أزمة البطالة.

4-**عدم ملائمة فلسفة الحرية الاقتصادية لظروف الدول النامية:** إن الدّول النامية لا تستطيع منافسة الصناعات التي تصدرها إليها الدول المتقدمة صناعيًا.

المطلب الرابع: الفكر الجماعي

على أساس جميع السلبيات و الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي و بالخصوص تلك المتعلقة بحقوق العمال، الذين جعله هذا المذهب يزدادون فقرا نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظله من زيادة ثروتهم و زادت بذلك الهوة بين الفئتين، و في ظل هذه الظروف برز مجموعة الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الكلاسيكي لتأسيس مذهبهم الذي سمي **المذهب الاشتراكي**، و الذي انقسم إلى فريقين أحدهما متطرف و الأخر معتدل.

الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة

تسمى هذه الفئة متطرفة بالنظر إلى المطلب الأولي الذي رفعته آلا وهو ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي، فيرى كارل ماركس أنه ليس هنالك سبيل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية مادام أسباب دائه موجودة التي هي وجود النظام المشار إليه، و عليه يجب القضاء عليه من خلال ثورة عارمة يقوم بها العمال على الطبقة البرجوازية ليتم انتزاع السلطة منهم، و أن العمل مصدر القيمة أي مصدر قيمة الأشياء هو العمل.

الفرع الثاني: الفكر الجماعي المعتدل

على العكس من التوجه الأول فإن أنصار الفكر الجماعي المعتدل لم يرفضوا فكرة الملكية الفردية و لم يشترطوا القضاء على الرأسمالية، بل نادوا بضرورة إجراء إصلاحات هذا النظام بما يسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية مثلا و إقرار مجانية التعليم و تقليص نسبة التفاوت بين طبقات المجتمع.

و لا بأس أن نشير في الأخير إلى أن "**روبر أون**" هو أحد أبرز الفقهاء الذين تبنوا هذا الرأي، و دعى إلى ضرورة التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، وتلك الخاصة بالفرد بما أنها تحقق مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفراده، كما يعتبر من أبرز المعارضين لفكرة التأميم و استيلاء العمال على الحكم.

المحور الثالث

الانظمة الاقتصادية

منذ أن وجد الانسان على سطح الارض و هو تربطه مع غيره علاقات إجتماعية و إقتصادية ،و قد شكلت العلاقات بين الافراد المجتمع الواحد أو بين عدة مجموعات مع مرور العصور أشكال اتخذ

قواعد معنية للملكية و طرق الانتاج و كيفية توزيع الناتج على افراد المجتمع ،و يطلق على الشكل الذي تتخذه هذه العلاقات لفظ: " **النظام الاقتصادي**"

الفصل الأول

أنواع الانظمة الاقتصادية

ان الدراسة السريعة لتطور العلاقات الاقتصادية على مر التاريخ تبين لنا ان البنيان الاقتصادي اتخذ اشكالا مختلفة يمكن أن تجمع في خمسة نظم اقتصادية هي على النحو التالي _النظام البدائي _نطام الرق _ النظام الإقطاع _ نظام الرأسمالي _ النظام الإشتراكي _ النظام العالمي الجديد.

و قد قمنا بزيادة نظام سادس فيما يعرف الآن بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد ، وذلك طبقا لما توصل إليه العالم الحديث من اتفاقيات و نظم اقتصادية يحاول جاهدا الاستقرار عليها .

و تجدر الإشارة إلى أن النظام الإقتصادي يتحدد بأربع محددات :

1_ **الإيديولوجية** تُعبر عن الأساس الفكري للنظام الإقتصادي و هي التي تفسر خصائصه و وظائفه و طريقة أدائه.

2_ **نوع علاقات الإنتاج** و التي تتحدد بالطريقة السائدة للملكية و وسائل الإنتاج ، فشكل الملكية يحدد دور كل فرد أو الجماعة في عملية الإنتاج ، و قد عرفت البشرية نوعين من الملكية لوسائل الإنتاج الملية الفردية و الملكية الجماعية.

3_ الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي

إذا كان الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اشباع حاجات المجتمع فإن الهدف من وجهة مُتخذ قرار الإنتاج يختلف من نظام إلى آخر ،فقد يكون الهدف هو اشباع حاجات أفراد المجتمع و قد يكون الهدف المباشر تحقيق الربح.

4_ كيفية أداء العملية الاقتصادية

نجد هناك نظام اقتصادي يسير تلقائيا أين تكون النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها حصيلة القرارات الفردية المستقلة وفقا لقانون العرض و الطلب في السوق في مقابل هناك نظام يسير فيه الانتاج سيرا مخططا وفقا لخطة محددة مركزيا تتحدد فيها مُسبقا أهداف النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية.

المبحث الأول:

النظام الرأسمالي

لقد أعطيت عدة تعاريف للنظام الرأسمالي ، فقد عرفه الاقتصادي الانجليزي "هوبسون " بأن الرأسمالية تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب العمل او مجموعة من أصحاب الأعمال يمتلك مقدار من الثروة المتراكمة يسمح له بالحصول على المواد الأولية و استئجار العمال و ذلك بقصد إنتاج مقدار أكبر من الثروة و بالتالي تحقيق أرباح على أن يتم الاحتفاظ بها أو إعادة استثمارها.

تطور النظام الرأسمالي

بدأت الانتاجية الرأسمالية تفرض نفسها على نحو واسع في أوربا مع انفجار الثورة الصناعية منذ منتصف القرن 18 ، إلا أن النظام الرأسمالي تطور بعد الحرب العالمية 1و 2 من نظام رأسمالي حر إلى نظام رأسمالي موجهه مما أدى إلى تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي ، فالنظام الرأسمالي الحر يستند إلى الحرية الاقتصادية أي إعطاء الحرية للفرد في الانتاج و التبادل و الاستهلاك حسب قدراته و ذلك حسب **أدم سميث " دعه يعمل أتركه يمر "** حيث دور الدولة مُقتصر على مسائل الأمن الداخلي و الخارجي . فبعد الحرب العالمية 1 أصبحت الدولة تتدخل في كافة المجالات ، و كان دعاة هذا النظام يطالبون الدولة بما يلي :

_ التدخل من أجل تحسين توزيع الدخل الوطني (حد الأجور ، فرض الضرائب)

_ تأميم القطاعات الرئيسية (بسط اليد على القطاعات الرئيسية مثل ما فعلته فرنسا بتأميم البنوك والمناجم)

_ حماية حرية المنافسة (مُراقبة التكتلات)

خصائص النظام الرأسمالي تتمثل في :

- **الايديولوجية** لقد لعبت كتابات الرأسماليون دورا رئيسيا في صياغة المعالم الرئيسية للنظام الرأسمالي الذي يستند إلى عناصر متعددة منها :

أ_ فكرة النظام الطبيعي : إن تنظيم الحياة يتم بشكل تلقائي وفق قواعد طبيعية خالدة و أبدية. فالحرية التي يمليها النظام الطبيعي تطلق قدرات الافراد في العمل و خلق الابداع دون أي قيود .

ب_ سيادة النظرة العلمية للأمور : حيث يتم تفسير الأمور تفسيرا علميا بعيدا عن النظرة الدينية و الميتافيزقية.

ج_ الفردية و النفعة و الأنانية : فمحور الإهتمام في النظام الرأسمالي هو الفرد الأناني الذي يسعى إلى تحقيق نفعه الخاص. فمصلحة المجتمع تكمن في مجموع المصالح الشخصية للفرد و التي يتكفل النظام الطبيعي بالتنسيق بينها من خلال ما يسميه أدم سميث باليد الخفية.

- **الملكية الخاصة لوسائل الانتاج**

إن أساس النظام الرأسمالي هو تقديس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الأمر الذي يمنح أصحابها حرية في تو ظيفها بالطريقة التي تعود عليهم بأكبر قدر ممكن من الربح.

- **الربح هدف مباشر**

إن الهدف الأساسي لإتخاذ قرار الانتاج في النظام الرأسمالي هو تحقيق الربح ، فالربح هو المعيار الذي يحكم به على حسن أداء المشاريع الرأسمالية و مدى إمكانية استمرارها و حجمها . غير أن الزيادة في الربح تستدعي أن يتمتع المشروع بمزايا احتكارية تُمكنه من التحكم في الانتاج و الأسعار و الأسواق ، و ذلك بالقضاء على المشروعات الصغيرة و إحلال المشروعات الكبرى ذات القدرات المالية و الفنية محلها.

- **الأداءالاقتصادي**

إن كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج و استهلاك و توزيع في النظام الرأسمالي تتم من خلال قوى السوق ، فكلما كانت وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة فإن توضيفها يخضع لارادة مالكيها و ذلك نكون أمام عدة قرارات فردية يتم التنسيق بينها عن طريق جهاز الائتمان و جهاز السوق.

اتجاهات النظام الرأسمالي

إن تجسيد خصائص النظام الرأسمالي في الواقع العملي ليس بنفس الطريقة في جميع الدول التي انتهجته و ذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجتمع ، لذلك نميز بين نوعين من الاتجاهات في النظام الرأسمالي:

1- **الاتجاه المحافظ** إن الاتجاه المحافظ يرتكز على ركيزتين :

أولا حتمية الحفاظ على الحقوق الفردية و كذلك حرية العلاقات التعهدية.

ثانيا ضرورة الحفاظ على السوق إذ تدخّل الدولة يشكل تهديد كبير للجريات الفردية ، فعليه دور الدولة يقتصر على :

_ الحفاظ على النظام العام

_ حماية الحقوق الفردية

_ تشجيع المنافسة و منع ظهور الاحتكارات

_ تقديم الخدمات التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها

_ توفير جهاز قانوني و قضائي ملائم لتسوية المنازعات

_ حل المشاكل التي يفرضها نظام السوق و التي يستطيع القطاع الخاص حلها مثل مشاكل الحفاظ على البيئة.

2- الاتجاه الليبرالي

رغم إقرار الليبراليين للملكية الخاصة إلاّ أنهم يؤمنون بضرورة تقييدها بما تقتضيه الرفاهية الاجتماعية بصفة عامة لذا يقرون بالتدخل الحكومي في توجه الاداء الاقتصادي و تدخل الدولة المباشر في بعض المجالات و حيث يرون أن الفائدة من تدخل الدولة يفوق بكثير ما قد تسببه من مساس للحريات الفردية.

المبحث الثاني

النظام الاشتـــــــــــــــراكي

ان التطبيق المتسع للانتاج الراسمالي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل منها ، استغلال العمال و انعدام العدالة في توزيع الثروة في المجتمع ، الأمر الذي أدى إلى ظهور تيار معارض للرأسمالية و هو التيار الاشتراكي ، الذي كان له أثر

في ظهور نقابات للعمال في أوربا و أمريكا تبنت أفكار كارل ماركس ، ثم قامت الثورة الشيوعية سنة 1917 في روسيا القيصرية لتبدأ أول تجربة تاريخية لتطبيق طريقة الانتاج الاشتراكي ، كما تبنت النظام الكثر من الدول ، إلاّ أن في نهاية الثمانينات شهدت عودة النظام الرأسمالي في غالبية الدول.

خصائص النظام الاشتراكي يتميز بكل من :

- **الايديولوجية**

إن الاديولوجية الاشتراكيية عملية و مادية إذ يرتكز " **كارل ماركس"** في منهجه على النظرية الجدلية حيث الانسان في علاقته مستمرة مع الطبيعة إذ يسعى للتحكم فيها و تحويلها لصالحه ، كما تقوم الاديولوجية الاشتراكيية على فكرة الجماعية في مُواجهة الفكرة الفردية، و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به.

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**

على عكس النظام الرأسمالي لا يحق للفرد في النظام الاشتراكي أن يمتلك وسائل الانتاج المختلفة ، بل تكون ملكية الأفراد قاصرة على السلع الاستهلاكية فقط. فوسائل الانتاج ملك للمجتمع ككل و تأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى الصورتين :

أ_ ملكية الدولة و تعتبر هذه الملكية هي الأكثر شيوعا في المجتمعات الاشتراكية و تنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الإنتاجية التي كانت تملكها الطبقة الرأسمالية قبل قيام النظام الاشتراكي كما تملك الدولة في المجتمع الاشتراكي جزء كبير من الأراضي الزراعية و خصوصا تلك التي تقوم باستصلاحها ، أو التي كان يمتلكها كبار الاقطاعيين.

ب_ **الملكية التعاونية**

تظهر الملكية التعاونية في المجال الزراعي و مجال الصناعات الصغيرة و مجال التجارة الداخلية ، و يكون من حق مثل هذه الجمعيات امتلاك الأراضي و الآلات الزراعية و المواشي و المنشآت الصناعية الصغيرة و ما تحتويه من آلات و خدمات و تنشأهذه الملكية نتيجة الانضمام صغار الزارعين الى الجمعيات الزراعية و انضمام صغار الحرفيين في مؤسسات تعاونية كبيرة.

لكن على الرغم من أن القاعدة العامة في النظام الاشتراكي هي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، إلا أنه يمكن ان توجد بعض أنواع الملكية الفردية لوسائل الانتاج، إذ أنه يمكن لبعض الافراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الانتاج على أساس فردي و عادة ما يوجد مثل هذا النوع من الملكية في النشاط الحرفي البسيط ، حيث يقوم شخص بمفرده بانتاج سلعة أو أداء خدمة لحسابه الخاص مستعينا ببعض الادوات البسيطة التي يمتلكها ، و لكن بشرط في هذه الحالة ألاّ يقوم مثل هذا الشخص بتأجير عمال للعمل لحسابه، و ذلك تماشيا مع مبدأ عدم سيطرة رأس المال على الانتاج و عدم استغلال الانسان لأخيه.

و لقد تم تبرير الملكية الجماعية لوسائل الانتاج في مجموعة من الأسباب هي:

_ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع ، كما تحقق المساواة الاقتصادية و الاجتماعية.

_ تمنع الملكية الجماعية لوسائل الانتاج استغلال الانسان لأخيه الانسان ، إذ يحقق نوع من التعاون بين الأفراد ، إذ يعمل كل فرد على تنمية الثروة القومية ، و المحافظة عليها لشعوره بأن له نصيب فيها.

ج_ إشباع الحاجات الجماعية

يترتب على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج أن يكون الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع غالبية حاجات المجتمع خلال فترة زمنية ، لذا يقتضي الأمر دراسة حاجات المجتمع من سلع و خدمات و تحديد كمياتها و وضع أولويات لهذه الحاجات و دراسة الموارد المتاحة و حجم الاستثمارات التي يمكن القيام بها.

د_ التخطيط الاقتصادي

يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز مركزي ، يقوم بالتوفيق بين جميع الموارد و الحاجات عن طريق خطة قومية مدروسة يتم تحديد فيها الأهداف السطرة للاستهلاك و الانتاج من حيث الكم و النوع ، تحديد توزيع الموارد الانتاجية بين مختلف الاستعمالات و تحديد القطاعات التي ستقوم بالانتاج و تحديد كيفية توزيع الناتج بشكل يضمن تحقيق الاشباع الفعلي للحاجات و وسائل تحقيقها و الفترة التي تنفذ فيها ، فالخطة القومية في النظام الاشتراكي تعتبر بديلا عن حافز الربح و جهاز الثمن في النظام الرأسمالي.

عيوب النظام الاشتراكي

إذا كان الهدف من النظام الاشتراكي تنمية الاقتصاد القومي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد ، إلا أن معظم النظم الاشتراكية فشلت في تحقيقها و ذلك للعيوب التالية :

_ إن الإعتماد على الحوافز المادية و المعنوية لتشجيع العمال على الانتاج أدى الى وُجود نوع من التراخي من جانب بعض المسئولين أو الشرفين على حسن إدارة المشروعات.

_ إن القرارات الخاطئة التي قد تصدرها السلطة المركزية يكون لها آثار سيئة على المجتمع ككل ، في حين أن النظام الرأسمالي اتخاذ قرار خاطىء فهو وحده الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار.

_ التعقيدات الروتينية ، حيث أن الدولة تقوم بإدارة المشروعات المختلفة و الاشراف عليها و مراقبتها عن طريق وُجود جهاز إداري ضخم و وجود نظام للرقابة الدقيقة و المُتابعة المستمرة ، أدى بدوره إلى ارتفاع تكاليف الانتاج من ناحية ، و إلى تعطيل الكثير من الاجراءات.

المبحث الثالث

النظام الثالث

منذ سنة 1950 ثار نقاش بين الاقتصاديين حول مسألة تقارب الأنظمة الاقتصادية أين توصلوا إلى أنه يمكن خلق نظام ثالث يمزج بين السوق و التخطيط و برّرو ا موقفهم بأنه :

أولا **تدخل الدولة أكثر في الأنظمة الرأسمالية**

فأغلب الدول الراسمالية أصبحت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط بواسطة المؤسسات العامة، و كذلك رقابة الأسعار و الضمان الاجتماعي.

ثانيا الإصلاحات الاقتصادية في الدول الاشتراكية

أغلب الدول الاشتراكية تتجه نحو نظام اقتصاد السوق و الحرية الصناعية و التجارة و كذا الخوصصة التي تهدف من خلالها إلى :

_ تشجيع المبادرة الفردية و القطاع الخاص عامة.

_ تخفيظ تكاليف الانتاج من خلال إزالة الحواجز البيروقراطية و السرعة في اتخاذ القرارات.

_ تحسين الدخل الضريبي للدولة عن طريق ما تفرضه من ضرائب على كل التصرفات و الأرباح التي يحققها الخواص ، و تجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية التسعينات و الساحة العالمية في المجال الاقتصادي تعرف استعمال مصطلح العولمة و كان هدفها على المستوى الاقتصادي هو حرية التجارة بدون قيود.

ثالثا القوى الفاعلة و المؤثرة في العولمة

تعتمد العولمة على قوى فاعلة و التي تكون معها النظام العالمي الجديد و هذه القوى الفاعلة هي :

أ_ التكتلات الاقتصادية الكبرى و هي :

1_ الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا و ألمانيا .

2_ النافتا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

3_ الآسيان بقيادة ماليزيا و أندونيسيا و الصين، اليابان.

ب_ المنظمات الاقتصادية العالمية :

1_ البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الذي يختص بالسياسات المالية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات و القروض التي يمنحها البنك.

2_ صندوق النقد الدولي و الذي يختص بالسياسات النقدية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات و القروض التي يمنحها الصندوق .

3_ منظمة التجارة العالمية و تختص هذه المؤسسة بالسياسات التجارية للدول الاعضاء من خلال الاتفاقيات التي وافقت عليها تلك الدول و تعرف هذه الاتفاقيات باتفاقيات الجات.

رابعا مظاهر العولمة الاقتصادية و المالية

تتعدد المجالات الاقتصادية و المالية للعولمة منها :

_ الزيادة في التبادل التجاري بين الدول .

_ فتح أسواق جديدة.

_ زيادة جودة السلع و الخدمات .

_ انخفاض القيود المفروضة على التجارة الخارجية مثل القيود الجمركية .

_ اندماج كبرى المؤسسات .

_ ظهور تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي.

_ سهولة الاستثمار في سوق المالية على مستوى العالم بدون وجود أيّة عوائق و تتميز هذه الاستثمارات المالية بسرعة الدخول و الخروج.